وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مخبر إدارة الأعمال المؤسسات الاقتصادية المستدامة
فرقة البحث: إدارة الأعمال

برنامج المؤتمر الدولي الافتراضي الثامن:

الاتجاهات الحديثة للحوكمة وأخلاقيات الأعمال للشركات الاقتصادية في ظل الأزمات الراهنة

يوم 30 أفريل 2022م

الهيئة المشرفة على الملتقى

الرئيس الشرفي للمؤتمر	أ.د. عمر فرحاتي	مدير الجامعة
المشرف العام	أ.د. هشام لبزة	عميد الكلية
المنسق العام	أ.د. مصطفى عوادي	مدير المخبر
رئيس المؤتمر	د. محمد البشير بن عمر	
نائب رئيس المؤتمر	د. محمد فيصل مايده	
رئيس اللجنة العلمية	د. خليدة عابي	
نائب رئيس اللجنة العلمية	د. عبد اللطيف طيبي	
رئيس اللجنة التنظيمية	أ.د. فاتح سردوك	
أمانة المؤتمر	د. محمد العيد عمامرة	

مراسيم الافتتاح:

من الساعة 09:00 إلى غاية 09:30 صباحا بتوقيت الجزائر - غرينتش
على الرابط : https://join.freeconferencecall.com/draouadi0016

- **آيات بينات من الذكر الحكيم**
- **الاستماع إلى النشيد الوطني**
- **كلمة رئيس الملتقى: الدكتور محمد البشير بن عمر – جامعة الوادي**
- **كلمة مدير المخبر: البروفيسور عوادي مصطفى – جامعة الوادي**
- **كلمة رئيس اللجنة العلمية: الدكتورة خليدة عابي – جامعة الوادي**

محـــاور الملتـــقى:

- **المحور الأول:** التأصيل النظري لحوكمة الشركات وأخلاقيات الأعمال؛
- **المحور الثاني:** النظريات المفسرة والمدارس الفكرية لحوكمة الشركات؛
- **المحور الثالث:** مشاكل ومجالات أخلاقيات الأعمال في الشركات؛
- **المحور الرابع:** أخلاقيات الأعمال من وجهة نظر الشركات والأطراف المتعاملة؛
- **المحور الخامس:** التقارب الدولي والاتجاهات الحديثة لحوكمة الشركات؛
- **المحور السادس:** النماذج النظرية وتحليلية للأزمات المالية والاقتصادية للشركات(الأسباب والانعكاسات)؛
- **المحور السابع:** النماذج الحديثة للتنبؤ بفشل الشركات في ظل الأزمات المالية والاقتصادية؛
- **المحور الثامن:** التجارب الدولية الرائدة في مجال حوكمة الشركات وأخلاقيات الأعمال في الشركات؛
- **المحور التاسع:** المداخل الحديثة واتجاهات تطور أخلاقيات الأعمال في الشركات؛
- **المحور العاشر:** واقع الشركات الجزائرية في مسايرة جائحة كورونا والتنبؤ بفشلها، في ظل الأزمة المالية والاقتصادية الحالية وحوكمة الشركات وأخلاقيات الأعمال.

الجلسة العلمية 01

يوم 2022/04/30 من 09:30 إلى 12:00 صباحا بتوقيت الجزائر - غرينتش

رابط الجلسة: https://join.freeconferencecall.com/draouadi0016

رئيس الجلسة: د. قدوري طارق **مقرر الجلسة: د. حاج أحمد فوزي**

الرقم	عنوان المداخلة	أسماء المتدخلين	جامعة الانتساب	المدة
1	الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات كدعامة أساسية لنجاح المنظمات على مختلف الأصعدة	بولغب وليد	جامعة جيجل	10 د
2	أخلاقيات الأعمال ودورها في تعزيز الحوكمة - أسس نظرية-	جيهاد بومنقار سمية بن علي	جامعة عنابة جامعة عنابة	10 د
3	إطار تطبيق حوكمة الشركات في ظل التجارب الدولية	محمد حسين الزغول خليدة عابي	جامعة عجلون الوطنية - الاردن جامعة الوادي	10 د
4	التأصيل النظري لحوكمة الشركات وأخلاقيات الأعمال - دراسة وصفية تحليلية -	زبيدي مكي حميدي محمد طه رحال نصر	جامعة أم البواقي جامعة الوادي المركز الجامعي تندوف	10 د
5	Sous-Bassement Théorique De La Gouvernance d'Entreprise Et Ethique des Affaires	شعلال سامية	جامعة وهران 2	10 د
6	دور حوكمة الشركات في تعزيز المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال في الشركات	عبد الوهاب نصرات محمد الصالح بلول علي نعرورة	جامعة الوادي جامعة الوادي جامعة الوادي	10 د
7	مبادئ تعزيز حوكمة الشركات	علي عبابه نصر حميداتو عبد القادر شويرفات	جامعة الجزائر 3 المركز الجامعي ايليزي جامعة سعيدة	10 د
8	La gouvernance de l'entrepris: Fondements théoriques	عمارو يمينة	جامعة معسكر	10 د
9	لجنة التدقيق كآلية حديثة لتعزيز حوكمة المؤسسات	قيداون أبوبكر الصديق قورين حاج قويدر	جامعة تيسمسيلت جامعة الشلف	10 د
10	علاقة لجان المراجعة بآليات حوكمة الشركات	نجوى عبد الصمد ليلى بن أزواو	جامعة باتنة 1 جامعة باتنة 1	10 د
11	Gouvernance d'entreprise et éthique	بريوشة سيليا	جامعة بجاية	10 د
12	حوكمة الشركات مفاهيم وقضايا أساسية	ياسين قطوفي خضير عقبة عوادي عبد القادر	المركز الجامعي أفلو جامعة الوادي جامعة الوادي	10 د
13	التطور الفكري لنظريات حوكمة الشركات	ريم بن عيسى احمد بن احمد موسى جديدي	جامعة الوادي جامعة الوادي جامعة الوادي	10 د
	مناقشـــــــة عامـــــة			20 د

الجلسة العلمية 02

يوم 2022/04/30 من 09:30 إلى 12:10 صباحا بتوقيت الجزائر - غرينتش

رابط الجلسة: https://join.freeconferencecall.com/draouadi0023

رئيس الجلسة: أ. د. سردوك فاتح **مقرر الجلسة: د. سدرة رحيمة**

الرقم	عنوان المداخلة	أسماء المتدخلين	جامعة الانتساب	المدة
1	حوكمة الشركات في ظل الفكر الاقتصادي	رشام كهينة	جامعة البويرة	10 د
2	حوكمة الشركات في ظل نظرياتها الفكرية	سحنوني مصطفى لطفي دنبري	جامعة آم البواقي جامعة آم البواقي	10 د
3	النظريات المفسرة والمدارس الفكرية لحوكمة الشركات.	اسماعيل بن ديلمي محمد عيدود	جامعة باتنة1 جامعة باتنة1	10 د
4	حوكمة الشركات وأهم النظريات المفسرة لها وواقعها في الجزائر	أسامة عزاوي توفيق رفاع	جامعة الجزائر 3 جامعة الجزائر 3	10 د
5	النظريات المفسرة والمدارس الفكرية لحوكمة الشركات	أنيسة سدرة رحيمة سدرة عبد اللطيف طيبي	جامعة الجزائر 3 جامعة الوادي جامعة ورقلة	10 د
6	Theories de la gouvernance des entreprises et de l'éthique des affaires	بوزيدي خليل داي رانية مداح عبد الباسط	مدرسة الدراسات العليا التجارية مدرسة الدراسات العليا التجارية جامعة الجزائر 3	10 د
7	النظريات التقليدية والحديثة المفسرة لمفهوم حوكمة الشركات في المؤسسة الجزائرية	دريدي فاطمة بن نولي زرزور قيرواني محمد امين	جامعة بسكرة جامعة الطارف جامعة سطيف 2	10 د
8	حوكمة الشركات ... المفهوم والنظريات	روابح حنان	جامعة غرداية	10 د
9	النظريات المفسرة لحوكمة الشركات - الإطار التحليلي -	عوينة عيسى نقاز احمد	جامعة الاغواط جامعة الاغواط	10 د
10	تطور مفهوم حوكمة الشركات في إطار النظريات التعاقدية	عز الدين عطية أحمد بيرش خرادل محمد	جامعة تبسة جامعة الجلفة المركز الجامعي افلو	10 د
11	النظريات المفسرة للحوكمة وتطبيقها على البنوك	فلفلي الزهرة بوسواك أمال حازم حجلة سعيدة	جامعة الطارف جامعة الوادي جامعة عنابة	10 د
12	Comportement Ethique et Responsabilité Socialeen Algérie: Quel rôle de l'audit interne?	منخوري منال ابتسام لواتي خاتمة واصل خولة	جامعة عين تموشنت جامعة عين تموشنت جامعة عنابة	10 د
13	دور الافصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على أداء الشركات	نصر ضو صديقة قلقول وفاء بوعكاز	جامعة الوادي جامعة تبسة جامعة تبسة	10 د
14	Fondement théorique de l'éthique des affaires	ايت علجت خديجة تومي جميلة	المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت	10 د
	مناقشـــة عامـــة			20 د

الجلسة العلمية 03

يوم 2022/04/30 من 09:30 إلى 11:30 زوالا بتوقيت الجزائر - غرينتش

رابط الجلسة: https://join.freeconferencecall.com/draouadi0038

رئيس الجلسة: أ.د. حجاب عيسى — **رئيس الجلسة: د. عبابة علي**

الرقم	عنوان المداخلة	أسماء المتدخلين	جامعة الانتساب	المدة
1	الالتزام بأخلاقيات السياحة ودوره في تحقيق تنمية سياحية مستدامة - المدونة العالمية لأخلاقيات السياحة نموذجا-	نور الدين شارف ليندة حيمر	جامعة الشلف جامعة الشلف	10 د
2	القضايا الأخلاقية المرتبطة بممارسة الأعمال التسويقية اتجاه الثلاثية: مستهلك، مجتمع، مؤسسات	هدى حفصي مولود حواس	جامعة الجزائر 3 جامعة الجزائر 3	10 د
3	حوكمة الشركات ودورها في إدارة مخاطر الغش في التقارير المالية	بشير هارون	جامعة باتنة 1	10 د
4	الحوكمة من منظور الشريعة الإسلامية	بن زارع حياة	جامعة الطارف	10 د
5	واقع حوكمة الشركات في الجزائر	بن عوالي ايمان حرشاو عبد اللطيف بلال بوخاري عبد الحميد	جامعة غرداية جامعة غرداية جامعة غرداية	10 د
6	أهمية الانتقال من الحوكمة المحلية إلى الحوكمة الالكترونية للإدارات المحلية	بن وريدة حمزة غياد كريمة زرزار العياشي	المركز الجامعي ميلة جامعة سكيكدة جامعة سكيكدة	10 د
7	دور آليات حوكمة الشركات في مكافحة الفساد المالي	بوبكر رزيقات محمد السعيد سعيداني عمر الفاروق زرقون	جامعة المسيلة جامعة الاغواط جامعة ورقلة	10 د
8	المسؤولية الأخلاقية ودورها في تفعيل الثقافة التنظيمية للمؤسسات	بوفلجة غيات	جامعة وهران 2	10 د
9	Effets de la perception du Leadership Ethique sur l'engagement organisationnel: Cas d'un échantillon d'entreprises algériennes	بومصباح نبيل شنيني موسى	جامعة بجاية المدرسة العليا لادارة الاعمال	10 د
10	تأثير آليات حوكمة الشركات على سياسة توزيع الأرباح دراسة اختبارية على عينة من شركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة 2007- 2016	خيرة الداوي ربيعة بن زيد محمد فيصل مائدة	جامعة ورقلة جامعة ورقلة جامعة الوادي	10 د
	مناقشـــــة عامـــــة			20 د

الجلسة العلمية 04

يوم 2022/04/30 من 09:30 إلى 11:20 زوالا بتوقيت الجزائر - غرينتش

رابط الجلسة: https://join.freeconferencecall.com/draouadi0044

رئيس الجلسة: د. بعضي اسيا **مقرر الجلسة: أ. د. شريف بوقصبة**

الرقم	عنوان المداخلة	أسماء المتدخلين	جامعة الانتساب	المدة
1	دور مراقبة التسيير في حوكمة الشركات -دراسة حالة الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية-	زكرياء إسحاق حاجي مريم مخلوفي	جامعة الجزائر 3 جامعة الجزائر 3	10 د
2	ضرورة تفعيل أخلقيات الأعمال في إطار الوظائف الإدارية في المنظمة	سيد حياة بلهادف سامية	جامعة عين تموشنت	10 د
3	أخلاقيات وظيفة الموارد البشرية كبعد للاتجاهات الحديثة لتسيير منظمات الأعمال	عبد الجبار سهيلة بياض مصطفى	جامعة بشار المركز الجامعي بميلة	10 د
4	المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية كدعامة لتحقيق التنمية المستدامة	علي بلحاج ياسين نسيب احمد	المركز الجامعي البيض المركز الجامعي البيض	10 د
5	المسؤولية الاجتماعية وانعكاساتها على أخلاقيات العمل – دراسة حالة شركة سابك السعودية –	لبزة عبد الغاني صالحي سميرة صياغ سارة	جامعة ورقلة جامعة ورقلة جامعة تيبازة	10 د
6	متطلبات إرساء الحوكمة الالكترونية كضرورة لترشيد الخدمة العمومية في الجزائر	محي الدين مكاحلية	جامعة البليدة 2	10 د
7	دور أخلاقيات مهنة المحاسبة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح	مها أم كلثوم براهيمي خدوج التيجاني	المركز الجامعي النعامة جامعة غرداية	10 د
8	الحوكمة كدعامة لتجسيد المسؤولية الاجتماعية	يسبع الضاوية	جامعة المدية	10 د
9	آليات مكافحة الجريمة الإقتصادية والمالية في التشريع الجزائري	اسماعيل فردية فتحي معاش	جامعة الوادي المركز الجامعي آفلو	10 د
	مناقشـــــة عامـــــة			20 د

الجلسة العلمية 05

يوم 2022/04/30 من 09:30 إلى 11:30 زوالا بتوقيت الجزائر - غرينتش

رابط الجلسة: https://join.freeconferencecall.com/draouadi0054

رئيس الجلسة: د. عباسي صابر **رئيس الجلسة: د. عابي خليدة**

الرقم	عنوان المداخلة	أسماء المتدخلين	جامعة الانتساب	المدة
1	الالتزام بأخلاقيات الأعمال لتدعيم ممارسات الحوكمة في الشركات	الهام يحياوي	جامعة باتنة1	10 د
2	أثر أخلاقيات مهنة المحاسبة على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المؤسسة الاقتصادية - دراسة استطلاعية لآراء عينة من المحاسبين في مؤسسات اقتصادية - بسكرة	أمال مهاوة فراح خالدي صورية زاوي	جامعة ورقلة جامعة أم البواقي جامعة بسكرة	10 د
3	La Reconnaissance Des Enterprises Éthiques Par L'institut Ethisphere: Etude De Cas De L'entreprise Capgemini	بن عياد سميرة	الوكالة الوطنية للتشغيل	10 د
4	تعزيز أخلاقيات الأعمال في المؤسسات الإقتصادية في ظل تبنيها لحوكمة الشركات	بن ناصر خديجة واضح سليمة شرقي يحي	جامعة الشلف جامعة الشلف جامعة الشلف	10 د
5	أخلاقيات الأعمال: السياقات النظرية والمشكلات التي تواجهها في منظمات الأعمال المعاصرة	بوبكر عباسي فتحي لعموري محمد عبد الداعي نموشي	جامعة الوادي جامعة الوادي جامعة الوادي	10 د
6	حوكمة الشركات في المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة	بوزوالغ نور الدين دوة فهيمة بوزوالغ رضوان	جامعة البليدة 2 جامعة البليدة 2 المركز الجامعي ميلة	10 د
7	دور أخلاقيات الأعمال في دعم وتحسين ممارسات حوكمة الشركات	تيمجغدين نور الدين تيمجغدين فيروز	جامعة ورقلة جامعة ورقلة	10 د
8	دور أخلاقيات الأعمال في نجاح المنظمات – دراسة حالة الشركة الأمريكية باتاغونيا Patagonia-	حسان بوزيان وليد مرتضى نوه	جامعة قسنطينة جامعة الوادي	10 د
9	حوكمة شركات النقل البحري – دراسة حالة شركة قطر لنقل الغاز الطبيعي المحدودة "ناقلات"-	زعيمي رمزي بن مالك سارة بركان عماد	جامعة خنشلة جامعة خنشلة جامعة خنشلة	10 د
10	Caractéristiques des conseils d'administrations des entreprises publiques algériennes Characteristics of the boards of directors of Algerian public entreprises	سحابة فاطمة لحلو شريف	جامعة وهران 2 جامعة وهران 2	10 د
	مناقشـــــة عامــة			20 د

الجلسة العلمية 06

يوم 2022/04/30 من 09:30 إلى 11:30 زوالا بتوقيت الجزائر - غرينتش

رابط الجلسة: https://join.freeconferencecall.com/draouadi0064

رئيس الجلسة: د. مايو عبد الله **مقرر الجلسة: د. عمامرة محمد العيد**

الرقم	عنوان المداخلة	أسماء المتدخلين	جامعة الانتساب	المدة
1	تجارب الدول في إرساء مبادئ حوكمة الشركات وأخلاقيات العمل	شبوطي حكيم فضيل إبتسام	جامعة المدية جامعة المدية	10 د
2	أخلاقيات الأعمال وارتباطها بالممارسات السليمة لحوكمة الشركات - عرض بعض التجارب الدولية الرائدة -	عادل قرقاد عبد الجليل شليق شريفة العابد برينيس	جامعة الطارف جامعة الوادي جامعة الطارف	10 د
3	Exigences de la Gouvernance des Technologies de l'Information pour Assurer la Supervision et la Stabilité Financières	عدلاني جوال جلالي وليد	جامعة الوادي جامعة الوادي	10 د
4	دور حوكمة الشركات في تعزيز أخلاقيات الاعمال –دراسة تحليلية-	علالي الزهراء نبو مجيد علالي فتيحة	جامعة ادرار جامعة ادرار جامعة ادرار	10 د
5	أثر استخدام مبادئ الحوكمة في ترسيخ أخلاقيات الأعمال بالشركات الجزائرية	فطوم بعيرة الزهرة جعلاب عدة بن عطية محمد الشريف	جامعة الجلفة جامعة الجلفة جامعة تلمسان	10 د
6	واقع حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة تحليلية لميثاق الحكم الراشد للشركات في الجزائر	فيروز جيرار فيروز بوزورين	جامعة سطيف1 جامعة سطيف1	10 د
7	L'impactdes chocs externes sur les sociétés cotées dans les paysémergents	كمال سي محمد	جامعة عين تموشنت	10 د
8	La Gouvernance Fiscale En Algérie	مزهود وردة	جامعة بجاية	10 د
9	الالتزام بالقيم الأخلاقية وقواعد السلوك يحسن جودة معلومات المحاسبة ويزيد من شفافيتها في ظل الحوكمة الشركات	معمري خيرة بن غالية كنزة	جامعة الشلف جامعة الشلف	10 د
10	مساهمة حوكمة الشركات في تعزيز أخلاقيات الأعمال - شركة المراعي بالسعودية نموذجاً -	منصر محمد نوري يوسف الساسي هلال	جامعة الوادي جامعة البليدة 2 جامعة الوادي	10 د
	مناقشـــــة عامــة			20 د

الجلسة العلمية 07

يوم 2022/04/30 من 09:30 إلى 12:10 زوالا بتوقيت الجزائر - غرينتش

رابط الجلسة: https://join.freeconferencecall.com/mraouadi014

رئيس الجلسة: غربي خليل **مقرر الجلسة: د. عدائكة أسماء**

الرقم	عنوان المداخلة	أسماء المتدخلين	جامعة الانتساب	المدة
1	The Roleof Audit Committees as a Modern Tendency to Enhance Corporate Governance: Case Study of Almarai Company	اكرم لحمادي عبد الله لفايده بلوم نذير	جامعة قسنطينة2 جامعة قسنطينة2 جامعة قسنطينة2	10 د
2	ISO 2021 :37301 "أنظمة إدارة الإمتثال" معيار مرجعي وتنظيمي دولي لإدارة الإمتثال ضمن الإتجاهات الحديثة لحوكمة الشركات	الحاج أحمد فوزي مركان محمد البشير سحوان علي	جامعة الوادي جامعة تيسمسيلت جامعة المنار - تونس	10 د
3	تأثير آليات حوكمة المؤسسات على جودة التقارير المالية دراسة اختبارية على عينة من شركات المساهمة الصناعية المدرجة في بورصة عمان الأردن خلال الفترة 2013-2019	تبر زغود سليمة غدير أحمد	جامعة ورقلة جامعة ورقلة	10 د
4	حوكمة تكنولوجيا المعلومات، بين المفهوم والواقع - دراسة مقارنة بين الجزائر وبعض الدول العربية -	جليلة صحراوي بودالية بوراس الهام بن عيسى	جامعة عين تموشنت	10 د
5	دور حوكمة الشركات في نجاح الشركات العائلية - تجربة أن سي أ- رويبة نموذجا -	حسناء مشري يزيد تقرارات زينب تمرابط	جامعة سطيف1 جامعة أم البواقي جامعة سطيف 1	10 د
6	الحوكمة المصرفية كآلية لإدارة المخاطر المصرفية	دريدي بشير محيريق عدنان عصام بوزيدي	جامعة الوادي	10 د
7	واقع تطبيق الحوكمة البنكية في البنوك الإماراتية – دراسة حالة البنك العربي المتحد -	عبد الرؤوف حملاوي فريدة زنيني	جامعة خميس مليانة	10 د
8	تكنولوجيا المعلومات والاتصال مقاربة حديثة لتفعيل الحوكمة في منظمات الأعمال	لكحل محمد لكحل حياة بن عدة أمحمد	جامعة غليزان جامعة شلف جامعة غليزان	10 د
9	جهود الجزائر في إرساء مفهوم الحوكمة في قطاع المؤسسات المصرفية	محمد الحافظ عيشوش حسان منصر محمد معيوف	جامعة الوادي جامعة الوادي جامعة المدية	10 د
10	دور التدقيق الداخلي في دعم حوكمة الشركات من خلال المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي	مقدم خالد عادل طلبة	جامعة ورقلة جامعة تبسة	10 د
11	حوكمة الشركات وآفاق تطبيقها في الدول النامية	ممي إسماعيل محمد سالمي دينوري	جامعة الوادي	10 د
12	أهمية التزام الشركات بأخلاقيات الأعمال ودورها في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة من وجهة نظر الشركات	ياقوتة واقد حكيم خلفاوي	جامعة خميس مليانة جامعة خميس مليانة	10 د
13	الحوكمة كركيزة استراتيجية لخلق القيمة المستدامة حالة الصناديق الاستثمارية المسؤولة اجتماعيا المدارة وفق معايير ESG	عماني لمياء مسغوني منى	جامعة ورقلة جامعة الوادي	10 د
14	علاقة حوكمة الشركات بأخلاقيات الأعمال - تجارب رائدة -	جمعة هوام بلخيري عائدة	جامعة عنابة جامعة عنابة	10 د
	مناقشـــــة عامـــــة			20 د

الجلسة العلمية 08

يوم 2022/04/30 من 09:30 إلى 11:40 صباحا بتوقيت الجزائر - غرينتش

رابط الجلسة: https://join.freeconferencecall.com/mraouadi025

رئيس الجلسة: د. شويرفات عبد القادر **مقرر الجلسة: د. دربال سمية**

الرقم	عنوان المداخلة	أسماء المتدخلين	جامعة الانتساب	المدة
1	دور حوكمة الشركات في إدارة المخاطر - دراسة ميدانية لعينة من شركات التأمين بولاية تيسمسيلت -	بايس الأميرة نزيهة كلاخي لطيفة جلط ابراهيم	جامعة تيارت جامعة تيارت جامعة تيسمسيلت	10 د
2	المقاربة النظرية لحوكمة الشركات وأخلاقيات الأعمال	آسيا بن عمر حنان حاقة	جامعة الجزائر 3 جامعة الجزائر 3	10 د
3	واقع حوكمة الشركات في ظل الازمات الراهنة التجربة الجزائرية	بالاحمر الحاج حمزة علي	المركز الجامعي البيض المركز الجامعي البيض	10 د
4	قياس اثر مؤشر التقدم الاجتماعي SPI وحوكمة الاعمال على مناخ الاستثمار–نماذج بانل MENA - 2020/1995	بودالي بن سكران محمد امين بومدين محمد جلولي	جامعة سعيدة جامعة سعيدة جامعة سعيدة	10 د
5	دور تحليل القوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مجمع صيدال للفترة الممتدة من 2015-2019	خالدي لزهر شيخ عبد القادر عيساني عامر	جامعة خميس مليانة جامعة بسكرة جامعة باتنة	10 د
6	أثر التدقيق الداخلي في تطبيق الحوكمة	خراف مختارية بربار حفيظة بولومة هجيرة	جامعة سعيدة جامعة سعيدة جامعة سعيدة	10 د
7	الحوكمة الضريبية ومساهمتها في الحد من الغش والتهرب الضريبي والتزوير في التقارير المالية	خليفة عزي يوسف باهي محسن ثامر	جامعة الوادي جامعة صفاقس - تونس جامعة صفاقس - تونس	10 د
8	نماذج حوكمة الشركات	دنيا زاد نصراوي ناهد هباز بن منصور ليليا	جامعة خنشلة	10 د
9	UsingThe ARDL-ECM approach to Interpretation of the relationship between CorporateGovernance characteristic and Tax risk Company Case Study: COCA-COLA (2020-2000)	عباسي صابر زنودة ايمان قديري عبد المالك	جامعة بسكرة جامعة بسكرة جامعة بسكرة	10 د
10	النماذج النظرية والتحليلية للأزمات المالية والاقتصادية للشركات – الأسباب والانعكاسات - التعلم من الفشل المقاولاتي	محمد براق عمار فاروق غربي نشنش فتيحة	المدرسة العليا للتجارة المدرسة العليا للتجارة جامعة الجزائر2	10 د
11	أثر الخصائص الحوكمية لمجلس الإدارة على الفشل المالي: دراسة تطبيقية على شركات الإسمنت المدرجة في بورصة السعودية خلال الفترة 2015-2018	نور الهدى عرعار فيصل عطة سعاد شدري معمر	جامعة البليدة 02 جامعة البليدة 02 جامعة البويرة	10 د
	مناقشـــة عامـــة			20 د

الجلسة العلمية 09

يوم 2022/04/30 من 09:30 إلى 11:50 صباحا بتوقيت الجزائر - غرينتش

رابط الجلسة: https://join.freeconferencecall.com/mraouadi037

رئيس الجلسة: د. بوسواك أمال **مقرر الجلسة: تجانية حمزة**

الرقم	عنوان المداخلة	أسماء المتدخلين	جامعة الانتساب	المدة
1	التنبؤ بفشل الشركات في ظل الأزمات المالية والاقتصادية دراسة عينة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الكويتية	العروسي العربي	جامعة ورقلة	10 د
2	دور النماذج التنبؤية في الكشف المبكر عن التعثر المالي في شركات التكنولوجيا المالية- دراسة حالة شركة الرائدة للتمويل-	أنيس دراجي إيمان تريمة نبيلة نهلة تبرقاوي	جامعة عنابة جامعة عنابة جامعة عنابة	10 د
3	المداخل الحديثة لاخلاقيات الاعمال في ظل التغيرات الراهنة	حاكم اسماء	جامعة بشار	10 د
4	مساهمة حوكمة الشركات في منع حدوث الفشل المالي	درين فطناسي	جامعة عنابة	10 د
5	استخدام نماذج التنؤ بالفشل شركة صوميفوص تبسة في ظل جائحة كورونا للفترة 2015-2020	زمولي زبير بن سليم محسن	جامعة سوق اهراس جامعة سوق اهراس	10 د
6	فعالية تطبيق نموذج ألتمان للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية-	عبد الله قروي عبد النور جعفر	جامعة الجزائر 3 جامعة الجزائر 3	10 د
7	النماذج الحديثة ودورها في التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسات الإقتصادية	هيثم حمي محمد الصغير عوني مسعي محمد عبد المالك	جامعة تلمسان جامعة تلمسان جامعة الوادي	10 د
8	التنبؤ بالفشل المالي باستخدام نموذج شيروود – دراسة حالة بنك السلام الجزائر -	عفاف بشيري محمد البشير بن عمر	جامعة باتنة1 جامعة الوادي	10 د
9	التنبؤ بالفشل المالي للشركات الاقتصادية في ظل جائحة كوفيد 19 – حالة شركة المراعي السعودية للفترة 2016/2020-	عمار بن مالك نسيم بوقال	جامعة قسنطينة2 جامعة قسنطينة2	10 د
10	دور النماذج الكمية العالمية (Sherood, Altman, Kida, Springate) في التنبؤ بالفشل المالي في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية - دراسة حالة شركة المراعي -	مبروكي مروة بروبة إلهام العمري أصيلة	جامعة بسكرة جامعة بسكرة جامعة بسكرة	10 د
11	أهمية استخدام نموذج شيرود للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات الجزائرية في ظل حوكمة الشركات -دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء و الغاز غرداية خلال الفترة 2017 إلى 2019	مراد حجاج مسعود كسكس عمر الفاروق زرقون	جامعة غرداية جامعة ورقلة جامعة ورقلة	10 د
12	الاتجاهات الحديثة في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية	مراد مولوة	جامعة المدية	10 د
	مناقشـــة عامـــة			20 د

الجلسة العلمية 10

يوم 2022/04/30 من 09:30 إلى 12:00 زوالا بتوقيت الجزائر - غرينتش

رابط الجلسة: https://join.freeconferencecall.com/mraouadi045

رئيس الجلسة: د. جديدي روضة — مقرر الجلسة: علاء الدين زروال

الرقم	عنوان المداخلة	أسماء المتدخلين	جامعة الانتساب	المدة
1	تطبيقات الحوكمة فيالمؤسسات المالية الإسلامية – تجارب رائدة –	خالد بقوزي فاتح سردوك	جامعة المنار - تونس جامعة الوادي	10 د
2	أخلاقيات الأعمال كمدخل لتعزيز مفاهيم الحوكمة بالمؤسسات الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة نفطال – وحدة باتنة-	موفق سهام حكيم نشاد نبيل بهوري	المركز الجامعي البيض المركز الجامعي البيض جامعة خميس مليانة	10 د
3	أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك التجارية - دراسة حالة عينة من البنوك التجارية الجزائرية -	بلجيلالي فتيحة مسعودي زكريا ربيع بوصبيع العايش	جامعة تيارت جامعة الوادي جامعة الوادي	10 د
4	حوكمة المؤسسات وآليات تفعيلها - بين البعد النظري وتجارب بعض الدول الرائدة -	حسياني عبد الحميد أيت ساحد ايمان مرابط بلال	جامعة الجزائر 3 جامعة الجزائر 3 جامعة الجزائر 3	10 د
5	واقع تطبيق الحوكمة في الشركات الاقتصادية - دراسة حالة شركة زين الدولية -	سارة قتال عبد الكريم زرفاوي	جامعة تبسة جامعة تبسة	10 د
6	التجربة العربية لحوكمة الشركات وواقع تطبيقها في الجزائر	فاطمة الزهرة ستو عز الدين غبش سمية دربال	جامعة الوادي جامعة الوادي جامعة الوادي	10 د
7	واقع الحوكمة المؤسسية لدى المصارف الإسلامية - دراسة حالة مصرف الراجحي الاسلامي	محي الدين محمود عمر بوخرص أحمد امين تخربين وليد	جامعة تيسمسيلت جامعة تيسمسيلت جامعةعين تموشنت	10 د
8	دراسة تحليلية لواقع حوكمة الشركات في الجزائر	بن عيسى رقيق عمر قمان لطيفة عريق	جامعة الجلفة جامعة الجلفة جامعة الوادي	10 د
9	نماذج حوكمة الشركات في العالم - دراسة تجارب دولية -	بوشامي عبد القادر سريدي أحمد تشيكوا عبد القادر	جامعة الوادي جامعة تيسمسيلت جامعة الجزائر3	10 د
10	حوكمة الشركات المملوكة للدولة دراسة تجارب دولية	بوكردید عبد القادر بلحاج بن زيان جميلة كيحل عبد القادر	جامعة تيسمسيلت جامعة تيسمسيلت جامعة تيسمسيلت	10 د
11	تجارب دولية في حوكمة الشركات وواقعها في الجزائر	حسينة ساعد بخوش محمد بوطلاعة	المركز الجامعي ميلة المركز الجامعي ميلة	10 د
12	حوكمة الجامعات الطريق نحو التطور في الجزائر- مع الإشارة الى تجربة كل من فرنسا وكوريا الجنوبية والدروس المستفادة منهما-	ريم ثوامرية منير خروف ليندة فريحة	جامعة قالمة جامعة قالمة جامعة قالمة	10 د
13	دراسة مؤشرات الحوكمة العالمية في البلدان العربية للفترة 1996-2020	زمال وهيبة بلغنامي نبيلة	جامعة بشار جامعة بشار	10 د
	مناقشـــة عامـــة			20 د

الجلسة العلمية 11

يوم 2022/04/30 من 09:30 إلى 11:50 زوالا بتوقيت الجزائر - غرينتش

رابط الجلسة: https://join.freeconferencecall.com/justforinformation016

رئيس الجلسة: د. زغود تبر **مقرر الجلسة: د. طارق غربي**

الرقم	عنوان المداخلة	أسماء المتدخلين	جامعة الانتساب	المدة
1	تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وارتباطها بأخلاقيات الأعمال -التجربة الروسية نموذجا-	سليم غربي خلايفة ريحانة مصطفاوي حياة	جامعة الوادي جامعة الوادي جامعة الوادي	10 د
2	قراءة تاريخية للتجارب الدولية في إرساء مبادئ حوكمة الشركات	صحراوي هجيره بـن زكورة العونية	جامعة معسكر جامعة معسكر	10 د
3	أخلاقيات الاعمال وارتباطها بالممارسات السليمة للحوكمة - دراسة قياسية للحوكمة واخلاقيات الأعمال في الجزائر -	صرصار فاطمة زهرة حريق خديجة الطاهر بن عمارة	جامعة سعيدة جامعة سعيدة جامعة ورقلة	10 د
4	دور أخلاقيات الأعمال في تفعيل نظام الحوكمة في الشركات - تجارب دولية رائدة -	صليحة مقاوسي زليخة تفرقنبت	جامعة باتنة1 جامعة باتنة1	10 د
5	أمثلة دولية في حوكمة الشركات	طارق غربي عادل غربي ليلى خضير	جامعة الوادي جامعة صفاقس - تونس جامعة الوادي	10 د
6	دور تطبيق حوكمة الشركات في القطاع المالي، شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة أنموذجا	عادل زيادي عادل زيات خليل غربي	جامعة سطيف1 جامعة سطيف1 جامعة سطيف1	10 د
7	أهمية حوكمة الشركات في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة - دراسة تحليلية لتجربة دول الخليج العربي مع التركيز على الإمارات	عبد الحق طير مبروكة شافية مصطفاوي كلثوم فرحات	جامعة الوادي جامعة الوادي جامعة الوادي	10 د
8	أخلاقيات الأعمال وممارسات الحوكمة في منظمات الأعمال - عرض تجارب دولية -	عبد الحكيم شاهد أمينة ونوغي	جامعة الوادي جامعة برج بوعريريج	10 د
9	التجارب الدولية في تطبيق حوكمة الشركات وواقع تطبيقها في الجزائر	عيدي الطيب العقون أم الخير عوادي مصطفى	جامعة تلمسان جامعة تلمسان جامعة الوادي	10 د
10	دراسة تحليلية قياسية لاثر الحوكمة الشرعية على الاداء المالي للبنوك الكويتية باستخدام مؤشر ROA خلال الفترة 2011-2020	فتيحة بوهرين	جامعة قسنطينة2	10 د
11	حوكمة الشركات ترسيخ لأخلاقيات العمل – تجربة الإمارات العربية المتحدة –	موسى بلاغيث فريد زكريا عبيد محمد ماحي	جامعة غرداية المركز الجامعي بآفلو المركز الجامعي بآفلو	10 د
12	حوكمة إدارة عوائد النفط في الجزائر	نبيلة نوي	جامعة المسيلة	10 د
	مناقشـــة عامـــة			20 د

الجلسة العلمية 12

يوم 2022/04/30 من 09:30 إلى 11:10 صباحا بتوقيت الجزائر - غرينتش

رابط الجلسة: https://join.freeconferencecall.com/justforinformation03

رئيس جلسة: د. نصر حميداتو مقرر الجلسة: د. ملاح وئام

الرقم	عنوان المداخلة	أسماء المتدخلين	جامعة الانتساب	المدة
1	أثر تطبيق نظام الإدارة المتكاملة للجودة والبيئة والصحة في تحسين الأداء الكلي للمؤسسة الإقتصادية - دراسة حالة مؤسسة فارتيال- عنابة-	قروف صالح بودينار شراز	جامعة تبسة جامعة عنابة	10 د
2	منهجية التحسين المستمر كمدخل حديث لتعزيز أخلاقيات العمل في ظل معايير حوكمة الشركات	قصير بن عودة	جامعة وهران2	10 د
3	دور أخلاقيات الأعمال في إنجاح تطبيق مبادئ حوكمة الشركات	البشير زبيدي الأمير عبد القادر حفوظة جمال خليفاتي	جامعة الوادي جامعة الوادي جامعة الجزائر 3	10 د
4	المداخل الحديثة واتجاهات تطور اخلاقيات الاعمال في الشركات	بولدروع يوسف تباني رزيقة	جامعة عنابة جامعة عنابة	10 د
5	لجان المراجعة ودورها في جودة الاداء المهني - دراسة تطبيقية على وزارة المالية – السودان 2020م-2021م -	محمد فضل المولى عبد الوهاب حماد	جامعة المناقل للعلوم والتكنولوجيا - السودان	10 د
6	حوكمة الشركات بين المبادئ والتطبيق - تجارب شركات عربية رائدة -	نورالدين مزهودة رميساء العمراوي امينة كنتاوي	جامعة ورقلة جامعة ورقلة جامعة ورقلة	10 د
7	تقييم واقع الحوكمة الالكترونية كآلية لضمان سلامة البنوك الجزائرية في ظل التحول الرقمي	هواري منصوري خالد رجم علي يوسفات	جامعة ادرار جامعة سطيف جامعة ادرار	10 د
8	الجهود الدولية في مجال الحوكمة ومكافحة الفساد – مؤشر مدركات الفساد CPI الصادر عن منظمة الشفافية الدولية في ظل جائحة كوفي 19- دراسة تحليلية -	وليد يحياوي رزين عكاشة	جامعة سعيدة جامعة سعيدة	10 د
	مناقشـــــة عامـــــة			20 د

الجلسة العلمية 13

يوم 2022/04/30 من 09:30 إلى 12:20 زوالا بتوقيت الجزائر - غرينتش

رابط الجلسة: https://join.freeconferencecall.com/justforinformation04

رئيس الجلسة: د. هشام غربي **مقرر الجلسة: غنابزية ياسين**

الرقم	عنوان المداخلة	أسماء المتدخلين	جامعة الانتساب	المدة
1	تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الجزائرية	إكن لطفي تواتي ادريس بن موهوب سارة	جامعة بومرداس جامعة بومرداس جامعة الوادي	10 د
2	واقع أخلاقيات الأعمال في المؤسسات الجزائرية مؤسسة اتصالات الجزائر – نموذجا -	أحمد صخر العيد غربي مفيد عبد اللاوي	جامعة الوادي جامعة الوادي جامعة الوادي	10 د
3	إلتزام الأستاذ الجامعي بأخلاقيات مهنة التدريس في عملية التعليم عن بعد وأثرها في تعزيز السلوك الأخلاقي عند الطالب الجامعي في ظل جائحة كورونا - من وجهة نظر الأساتذة -	بن محمد إيمان رندة سعدي	جامعة سكيكدة جامعة البويرة	10 د
4	التكامل بين الحوكمة في القطاع العام والقطاع الخاص كمطلب لتحقيق التنمية المستدامة	دهليس عادل كاسحي موسى	جامعة قسنطينة جامعة قسنطينة	10 د
5	أثر الحوكمة المالية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية	شارفي عمر بوكريكب معمر قويدر الواحد عبد الله	جامعة غليزان جامعة الشلف جامعة الشلف	10 د
6	أثر ازمة كورونا على قطاع الطيران وما مدى تطبيق معايير الحوكمة - حالة الخطوط الجوية الجزائرية-	شهرة مالكي رانيا رحماني محمد بوطوبة	جامعة عين تموشنت جامعة تلمسان جامعة عين تموشنت	10 د
7	RaisingEthical Awareness and Corporate Governance Practices in Post-Crises Period: Lessons from the Subprime and COVID-19 crises	صديقي صافية قريشي خير الدين	جامعة ورقلة جامعة ورقلة	10 د
8	Le principe de transparence dans la gouvernance des entreprises privées Algériennes	عفار فريال شطي محمد	جامعة بجاية جامعة بجاية	10 د
9	محاسبة الاستدامة من منظور مؤشرات حوكمة الاستدامة الثلاثية ESG في ظل جائحة كوفيد19حالة بورصة قطر 2020/2017	غلاب فاتح حجاب عيسى إبراهيم ذوادي	جامعة المسيلة جامعة بجاية جامعة الوادي	10 د
10	أهمية أخلاقيات التجارة الالكترونية في ظل جائحة كورونا	فاطمة زهرة بن نامة نورية بن نامة	جامعة مستغانم جامعة وهران 2	10 د
11	الحوكمة المالية للشركات في ظل أزمة (COVID-19) - دراسة حالة مطار هيثرو -	لطيفة بكوش رحيمة بوصبيع صالح سكينة حملاوي	جامعة الوادي جامعة الوادي جامعة الوادي	10 د
12	أهمية إرساء مبادئ حوكمة الشركات في التخفيف من آثار أزمة كورونا في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية برج بوعريريج-	نجاة بن تركية عز الدين زبيري	جامعة البويرة جامعة برج بوعريريج	10 د
13	تأثر شركات الأعمال الجزائرية بجائحة كوفيد 19 وكيفية إرساء الحكامة في إدارة الأزمات المتولدة عن هذه الجائحة	وراد فؤاد بطيوي نسرين زاوي أحمد الصادق	جامعة عين تموشنت جامعة عين تموشنت جامعة معسكر	10 د
14	المبادرات الوطنية لحوكمة الشركات خلال أزمة Covid-19 - دراسة حالة بعض الدول الرائدة -	وهيبة ضامن مريم زرقاطة	جامعة سطيف 1 جامعة سطيف 1	10 د
15	واقع حوكمة الشركات في الجزائر - دراسة ميدانية على شركة " ان سي أ رويبة " -	يوسف بوزيان رشيد حفصي	جامعة ورقلة جامعة ورقلة	10 د
	مناقشة عامة			20 د

مراسيم الاختتام الملتقى:

على الرابط :

https://join.freeconferencecall.com/draouadi0016

- قراءة توصيات الملتقى؛
- اختتام الملتقى.

للتواصل: الرابط ادناه

مخبر إدارة الأعمال المؤسسات الاقتصادية المستدامة

cgovfinc2020@univ-eloued.dz

.....

.....

استمارة المشاركة في المؤتمر العلمي الدولي الثامن:
الاتجاهات الحديثة للحوكمة وأخلاقيات الأعمال للشركات الاقتصادية في ظل الأزمات الراهنة
من تنظيم جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
بالتعاون مع
مخبر إدارة أعمال المؤسسات الاقتصادية المستدامة
وفرقة البحث: إدارة الأعمال

الاسم واللقب: نبيلة نوي
التخصص: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة
الرتبة: أستاذ محاضر أ
المؤسسة: جامعة محمد بوضياف – المسيلة -
الهاتف: 0796266232 **البريد الكتروني:** nabila.noui@univ-msila.dz

عنوان المداخلة / البحث: حوكمة إدارة عوائد النفط في الجزائر.

العناصر الأساسية للمداخلة:

- أهمية حوكمة إدارة عوائد النفط؛
- مبادئ حوكمة إدارة عوائد النفط؛
- تقييم حوكمة إدارة عوائد النفط في الجزائر.

الملخص

لقد أثار فشل السياسات التنموية في العديد من الدول قضايا متعلقة بسلامة الحكم ونزاهته، وظهر بذلك مفهوم الحكم الراشد. حيث أثبتت مفارقة الوفرة في العديد من البلدان الغنية بالموارد الطبيعية خاصة النفط، أن الأزمة ليست في عدم القدرة على تمويل مشاريع التنمية، بل إنها أزمة حكم. وأن الحكم الراشد هو الحلقة المفقودة في عملية التنمية.

وعليه حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على أهمية الحوكمة في إدارة عوائد النفط وأهم مبادئها، مع التركيز على وقاعها في الجزائر بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الصادرة عن هيئات ومنظمات دولية، من بينها مؤشر مراقبة إيرادات الصناعات الاستخراجية ومؤشر إدارة الموارد ومؤشر LinaburgMaduell لشفافية الصناديق السيادية.

الكلمات المفتاحية: عوائد النفط، حوكمة، الشفافية، المساءلة، مؤشر إدارة الموارد.

Abstract

Through this paper, We have tried to highlight the importance of good governance in the management of oil revenues. Many studies have shown that the failure of development policies in many countries was due to the absence of good governance. The crisis in countries rich in natural resources, particularly oil is not the inability to finance development projects, but it is a crisis of governance. Good governance is the missing link in the development process.

Accordingly, we have tried through this paper to show: the importance of good governance in oil revenue management and the most important principles, the reality of oil revenues governance in Algeria using indicators issued by International organizations, including: extractive Industries Transparency revenue index , Linaburg Maduell index and transparent sovereign funds index.

Keywords: Oil revenues, governance, transparency, , accountability, resource management index.

مقدمة

تشير العديد من الدراسات أن تزايد الطلب على الموارد الطبيعية كالنفط والغاز والمعادن كان له تأثير عكسي على الكثير من الدول الغنية بالموارد، فبدلا من أن تسهم العائدات المحققة من هذه الموارد في تخفيف الفقر وفي تحقيق النمو الاقتصادي، فقد غالبا ما كانت تؤدي إلى فساد واسع النطاق وتنمية أقل. وفي ظل غياب مؤسسات حكومية قوية تكون شفافة وقابلة للمساءلة أمام المواطنين، غالبا ما تتم إدارة عوائد النفط والغاز والتعدين بشكل غير فعال إذ يمكن أن يمثل تدفق العوائد الكبيرة للحكومة إغراءا كبيرا لأصحاب المصلحة بممارسة الفساد.

إن مفارقة الوفرة التي تشهدها العديد من الدول الغنية بالموارد ومنها الدول النفطية - على غرار الجزائر- تؤكد على ضرورة تحسين كفاءة استخدام هذه العوائد بالاستناد إلى مبادئ الحوكمة وذلك من خلال: تحسين الشفافية حول الإيرادات النفطية وأوجه استخدامها؛ تدعيم آليات الرقابة والمساءلة وإرساء دولة القانون؛ المشاركة الفاعلة لأفراد المجتمع في صياغة خطط استخدام هذه الإيرادات.

وعليه سوف نناقش واقع حوكمة إدارة عوائد النفط في الجزائر، وذلك من خلال محورين:

- المحور الأول سنتناول فيه واقع الفساد في الجزائر ومدى وجود الشفافية والرقابة على عوائد النفط من خلال مجموعة من المؤشرات؛
- المحور الثاني سنركز فيه على حوكمة صندوق ضبط الإيرادات ومدى وجود الشفافية في تسييره وآليات الرقابة والمساءلة عن موارده ولستخداماتها.

أولا: أهمية حوكمة إدارة عوائد النفط

عكفت دراسات عديدة على تفسير العلاقة بين وفرة الموارد والأداء الاقتصادي. وقد توصلت إلى وجود ارتباط قوي بين وفرة الثروات الطبيعية وضعف الأداء الاقتصادي "مفارقة الوفرة"، وأرجعت السبب في ذلك إلى غياب الحكم الراشد.[1]

كما أكد الملتقى الدولي حول " استخدام الصناعات الإستخراجية لغرض التنمية المستدامة " أن الحكم الراشد هو المفتاح لكفاءة إدارة عوائد النفط، إذ يعبر الحكم الراشد عن مسؤولية الحكومة وكفاءتها وفاعليتها في استخدام عوائد الموارد الطبيعية للبلد من أجل تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية، وبيئية.[2]

والكفاءة يقصد بها تعظيم النتائج من خلال الموارد المتاحة. وكفاءة استخدام عوائد النفط يقصد بها استثمار هذه العوائد لتحقيق أكبر عائد ممكن.[3]

إن أهمية حوكمة إدارة عوائد النفط يرجع للخصائص التي تتميز بها هذه العوائد، ونذكر منها:[4]

- تتسم هذه العوائد بدرجة عالية من التقلب، وهذا يسبب مشاكل عديدة على مستوى الاقتصاد الكلي والتخطيط؛
- هذه الموارد محدودة ومعرضة للنضوب، وينبغي أن تستخدم في الاستثمارات الإستراتيجية؛
- تتسم هذه الموارد بضخامتها، وهو ما يزيد الأطماع وبؤر الفساد؛
- تعد هذه الموارد بمثابة ريع للحكومات، يضعف شعورها بالمسؤولية تجاه المواطنين وممثليهم.

وينتج عن هذه الخصائص العديد من المشاكل:

على مستوى الاقتصاد الكلي:

- التعرض للصدمات الناتجة عن تقلب الأسعار بسبب ضعف التنويع الاقتصادي؛
- الزيادة في قيمة العملة والوقوع فيما يعرف بالداء الهولندي وهو ظاهرة تتجلى في قيام قطاع النفط برفع معدل صرف العملة المحلية نتيجة تزايد الطلب عليها. وهو ما يجعل الصادرات الأخرى غير منافسة عالميا. مما يجعل من الصعب تنويع الاقتصاد.[5]

على المستوى السياسي: الفساد الذي يتولد عن الدخل الريعي.

ويعكس تعبير "مفارقة الوفرة " الوضع المتناقض، حيث وفرة الإيرادات تتلازم مع توسع دائرة الفقر. ولكي تصبح العوائد المتأتية من الموارد الطبيعية نعمة وليست نقمة، من مسؤولية الحكومة أن تتوخى الشفافية في تسييرها وتوجيهها لخدمة الأهداف الوطنية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار أكد البنك الدولي أن التنمية المستدامة القائمة على استخراج الموارد الطبيعية تتطلب ثلاثة مبادئ على المستوى الوطني هي:[6]

- الشفافية والمساءلة في موضوع الإيرادات المحصلة والتصرف فيها؛

- التشاور مع الشركاء الرئيسين أثناء صياغة خطط استخدام الإيرادات؛
- إشراف وتدقيق من جهات معتمدة في تطبيق هذه الخطط.

وهذا يعني أن مبادئ الحكم الراشد وآلياته هي الضامن لرفع كفاءة وفاعلية الحكومة في استخدام عوائد النفط وذلك من خلال الشفافية والمساءلة، والرقابة على الأداء الحكومي وتقييمه وكذا مشاركة أفراد المجتمع.

ثانيا: مبادئ حوكمة إدارة عوائد النفط

1.2. الشفافية

تعد الشفافية في إدارة العوائد النفطية رهانا مهما، لما لها من انعكاسات إيجابية على الدول والمجتمعات، فضلا عن دورها في تعزيز مستويات النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي، فهي تعزز مصداقية المؤسسات وثقة المستثمرين وتساهم في الحد من ظواهر الفساد وهدر الثروات الوطنية. في الوقت الذي يؤدي فيه غياب الشفافية إلى فتح المجال أمام تفشي ظاهرة الفساد وهيمنة السلطات على قدرات الوطن، كونها بمنأى عن المساءلة والمحاسبة، مما يقوض مبادئ النزاهة والحكم الراشد.

أ- أهمية الشفافية في الصناعات النفطية

ترجع أهمية الشفافية في الصناعات النفطية إلى الأسباب التالية:[7]

- **محرك اقتصادي:** إن الاستخدام الجيد للثروة النفطية يشكل محركا هاما للنمو الاقتصادي المستدام الذي يسهم في تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر. ولكن قد تنتج آثار سلبية اقتصادية واجتماعية إذا لم تدر الثروة بالطريقة السليمة والشفافة؛
- **استقرار سياسي:** تدعم الشفافية في الصناعات النفطية تقوية المساءلة والحوكمة الجيدة، وهو ما يفضي إلى قدر أكبر من الاستقرار السياسي، ويسهم هذا بدوره في منع الصراعات ذات الصلة بقطاع النفط؛
- **محفز استثماري:** تتضمن الفوائد التي تعود على البلدان المطبقة لمستويات مرتفعة من الشفافية توفير مناخ استثماري جيد من خلال تقديم إشارة واضحة للمستثمرين والمؤسسات المالية الدولية بأن الحكومة ملتزمة بقدر أكبر من الشفافية؛
- **خدمة المجتمع:** يمكن لشفافية المدفوعات النفطية أن تساعد في توضيح الإسهامات والاستثمارات التي تقوم بها الحكومة لخدمة المجتمع؛
- **مصداقية الحكومة:** إن تزايد المعلومات المتاحة للعامة عن العوائد التي تديرها الحكومة نيابة عن المواطنين، يجعل الحكومة ذات مصداقية أكبر.

ب- معايير الشفافية في الصناعات النفطية: تتمثل هذه المعايير في:[8]

- **نشر المدفوعات والإيرادات:** النشر المنتظم لكافة المدفوعات المالية المتعلقة بالنفط والتي تقدمها الحكومة وكافة العوائد التي تتلقاها الحكومة من مؤسسات النفط؛
- **حق الاطلاع للجمهور:**أن يوجه نشر المدفوعات والعوائد لعامة الجمهور بطريقة تسهل لهم الاطلاع عليها، وعلى نحو يتسم بالشمول وإمكانية الفهم دون تعقيد؛
- **تدقيق الحسابات:** تخضع تلك العوائد والمدفوعات لتدقيق حسابي مستقل وموثوق، تطبق عليه معايير المراجعة الدولية؛
- **تطابق المدفوعات والإيرادات:** يتم تسوية المدفوعات والإيرادات عن طريق جهة مستقلة موثوق بها، مع نشر رأي الجهة حول التسوية بما في ذلك التناقضات إن وجدت؛

- **شفافية المشاريع النفطية:** الإعلان عن المشاريع الجديدة والتوسعية للقطاع النفطي للعامة بطريقة شاملة ومفهومة؛
- **المعايير البيئية:** العمل على نشر المعلومات الخاصة بالآثار على البيئة والعمل على نشر وتطبيق المعايير البيئية بما يتناسق مع المعايير والاتفاقيات الدولية؛
- **إشراك المجتمع:** يشارك المجتمع المدني بفعالية في رصد وتقييم عملية الشفافية؛
- **عمل مؤسسي:** أن يتم إنشاء "مجلس الشفافية في الصناعات النفطية" وهو عبارة عن تحالف بين الحكومة والشركات النفطية والمجتمع المدني، للتأكد من تطبيق تلك المعايير.

ج - شفافية المالية العامة ومؤشرات الموازنة المفتوحة

تتمحور الأهداف الرئيسية للمالية العامة حول تعزيز النمو الاقتصادي، وتشجيع استخدام الموارد بكفاءة وفاعلية والمساهمة في إحداث التغييرات الهيكلية المطلوبة في الاقتصاد، وبالتالي فان الحكم على كفاءة السياسة المالية يتعلق بما تحققه من الأهداف المسطرة. وتؤكد بعض الدراسات على أن البلدان المعتمدة على النفط معرضة على نحو خاص لإخفاق السياسات.[9] وأن إتباع منهج يتسم بالشفافية في مجال المالية العامة يمكن أن يرفع من كفاءة السياسة المالية ويحسن في إدارة إيرادات الموارد، الأمر الذي من شأنه أن يعزز من كفاءة استخدام الأموال العامة ويحد من مظاهر السياسات المالية غير المستقرة كما يزيد الثقة في عملية إعداد الموازنة.[10]

وفي هذا الصدد نشر صندوق النقد الدولي ما يعرف بميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة. ويهدف هذا المرشد إلى معالجة مشكلة الشفافية لدى البلدان التي تسهم الموارد الطبيعية فيها بنسبة كبيرة من الإيرادات ويركز المرشد على إيرادات المصادر غير المتجددة خاصة النفط.[11]

وقد أصبح مقدار الشفافية الذي تتم به الموازنة العامة أحد المعايير الأساسية للحكم على حسن إدارة المالية العامة جنبا إلى جنب مع محور فاعلية السياسة المالية. من هذا المنطلق تأتي أهمية مؤشر الموازنة المفتوحة باعتباره أول دليل في هذا المجال. يقوم الدليل بترتيب أكثر من 80 دولة وفق درجة الانفتاح في ميزانياتها العامة.

وقد خلصت دراسة اعتمدت على تحليل مسح الموازنة المفتوحة لعام 2008 وهو تقييم شامل لشفافية الموازنة في 85 بلدا، إلى أن الدولة المعتمدة على الموارد الطبيعية أكثر ميلا لأن تكون أقل شفافية من تلك البلدان غير المعتمدة على مثل هذه الموارد، ويعتبر أداؤها متدني بشكل ملحوظ على مؤشر الموازنة المفتوحة Open Budgetindex وتوصلت نفس الدراسة إلى أن هناك عجز كبير في الدول المعتمدة على النفط عن إدارة المقادير الكبيرة من عوائدها وقد سجلت هذه البلدان معدلات كبيرة فيما يخص إمكانية ضياع العوائد. كما أن هذه الدول ليست لها القدرة على السيطرة على الإنفاق وهو ما يؤدي إلى سوء إدارة الموارد. حيث يتضح من خلال مراجعة تطور الموازنات في البلدان النفطية، أن هذه البلدان شهدت تسارعا كبيرا في الإنفاق منذ تصاعد العوائد النفطية، ونظرا لان هذه الإيرادات تتدفق إلى خزينة الحكومة دون تخطيط ودون تصور مسبق لكيفية الاستفادة منها، نتج أن التخصيص الفعلي لهذه الإيرادات حكمته مصالح المجموعات الضاغطة والتي لها نفوذ قوي في الدولة. كما أن وجود عوائد من النفط خارج الموازنات يضعف الرقابة على الطريقة التي يتم بها إنفاق كميات كبيرة من هذه الموارد.[12]

د- أنشطة خارج الموازنة وشفافية المالية العامة

الأنشطة خارج الموازنة هي معاملات للحكومة غير مدرجة في قوانين اعتمادات الموازنة العامة، مثل بعض الصناديق التي تتعامل معها الدولة على أنها أنشطة مستقلة. حيث عادة ما تنشا هذه الصناديق خارج الموازنة بقانون يحدد الغرض منها وتمويلها وإدارتها وغير ذلك من الترتيبات الخاصة بها. ويمكن أن تديرها وزارة المالية أو أجهزة إنفاق أخرى.

في البلدان النفطية نجد أن هذه الصناديق تمول تقريبا بالكامل من عوائد النفط، واعتبارها أنشطة خارج الموازنة يضعف الشفافية حول تمويلها واتخاذ قرارات إنفاقها، مما يؤدي إلى تشويه تخصيص الموارد والخروج بها عن مسار تحقيق أهداف السياسة المعلنة.

واعترافا بأن بلدانا كثيرة يوجد فيها هذا النوع من الأنشطة خارج الموازنة، فمن المهم وضع قواعد ونظم لخضوع هذه الصناديق للمساءلة. وان تخضع لنفس شروط الرقابة والمساءلة كبقية بنود الإنفاق الأخرى المدرجة بالموازنـة. كما ينبغي أن يخضع الإنفاق منها لموافقة البرلمان. كما يجـب إخضاع هـذه الصناديق للتدقيق وان تنشر بيانات مالية تغطي جميع التدفقات الوافدة والخارجة، وكذلك توزيع الأصول والعائد عليها.

إن الأثار السلبية الناتجة عن قلة الشفافية في الدول المنتجة للنفط تؤكد على الحاجة إلى تطبيق بنود "مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية". من أجل تعزيز الرقابة العامة على عوائد الموارد الطبيعية.

هـ- مبادرة الشفافية في الصناعات الخارجية

تم إطلاق المبادرة عام 2003 وهي تهدف إلى دعم وتعزيز الشفافية في التعاملات بين الحكومات وشركات الصناعات الاستخراجية. تنص المبادرة على أن تقوم الشركات بالتصريح بما تؤديه للدول المتعاقدة معها، وتقوم حكومات هذه الأخيرة بالكشف عن الإيرادات الناجمة عن الصناعات الاستخراجية، وعلى أساس ذلك، يقوم طرف ثالث مستقل بالتدقيق في تصريحات الطرفين. ويساهم في هذه المبادرة أكثر من 32 دولة و 5 شركات عالمية وعدة مؤسسات استثمارية ويدعمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، كما تساندها عدة منظمات غير حكومية كمعهد رصد العائدات ومعهد المجتمع المفتوح ومنظمة الشفافية الدولية وتحالف "انشروا ما تؤدون" وغيرها.[13]

إن الملفت للنظر هو غياب الدول البترولية الكبرى تماما عن المبادرة، مثل دول الخليج والجزائر، وهو ما يطرح تحديات كبرى على البرلمانيين في هذه الدول لدفع حكوماتهم للانخراط في هذا الجهد الدولي لتعزيز الشفافية، خدمة للتنمية وتقليص نسبة الفقر والاستخدام الأمثل للإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية.

2.2. المساءلة

تعني المساءلة واجب المسؤولين عن تقديم التوضيحات والتقارير الدورية عن نتائج أعمالهم ونجاعة تنفيذها. وتتطلب المساءلة حرية تدفق المعلومات في يد الجمهور حتى يتمكن من الاطلاع على ما يجري من وقائع وحقائق وكشف الأخطاء والتجاوزات والمحاسبة عنها. فالمساءلة ترتبط بالشفافية. وتحظى المساءلة بأهمية قصوى، يمكن توضيحها في النقاط التالية:

- قطع الطريق على المسؤولين في محاولة تغطية أعمالهم غير السليمة أو غير المشروعة؛
- تقليص فرص الاتفاقات غير المشروعة؛
- كشف التلاعب والفساد بمعدلات أسرع؛
- توخي المسؤولين المزيد من الحيطة والحذر في أعمالهم طالما أنهم معرضون للمساءلة؛
- حماية المصالح العامة بشكل أكثر فعالية.

3.2. الرقابة

إن ما يلاحظ في الكثير من الدول التي تتمتع بإيرادات نفطية هائلة أنه وعلى الرغم من التوسع الكبير في سياسات وبرامج ومشروعات هادفة إلى حل مشاكل عامة، وعلى الرغم من الاعتمادات المالية الضخمة التي تكون قد خصصت لهذه الأغراض، إلا أن العديد من المشاكل لم تحل، بل قد تكون زادت تعقيدا وهذا راجع لعدم كفاءة الحكومة وبرامجها التنفيذية والإسراف وهدر المال العام. وقد يترتب على هذا شعور عام بالإحباط لعدم قدرة الحكومات على حل المشاكل العامة والاستجابة لمطالب المجتمع، وهذا ما أنشأ الحاجة إلى استخدام أساليب للرقابة على استخدام عوائد النفط والمال العام بصفة عامة.

أ- تعريف الرقابة على عوائد النفط وأهدافها

تعرف الرقابة بأنها تلك العملية التي تمكن من اكتشاف أية انحرافات في الخطط الموضوعة تمهيدا لتحديد المسؤوليات واتخاذ الإجراءات الضرورية لتصحيحها وتجنب الأخطاء مستقبلا. وتحقق الرقابة عل عوائد النفط مجموعة من الأهداف يمكن توضيحها فيما يلي:

- **أهداف اقتصادية**: تتمثل في كفاءة استخدام عوائد النفط والتأكد من استثمارها في أفضل الأوجه التي تحقق النفع العام وعدم إسرافها والمحافظة عليها من التلاعب والاختلاس؛
- **أهداف سياسية**: تتمثل في التحقق من تطبيق ما وافقت عليه السلطة التشريعية فيما يتعلق باستخدام الأموال وعدم تجاوز المخصصات التي توجه لتنفيذ المشاريع والخدمات الاجتماعية؛
- **أهداف مالية**: وتتمثل في التأكد من صحة الحسابات وسلامة التصرفات والإجراءات المالية المتعلقة بالإيرادات والمدفوعات النفطية، وكشف الانحرافات والأخطاء المالية؛
- **أهداف قانونية**: تتمثل في التأكد من مطابقة مختلف التصرفات بهذه العوائد للقوانين والأنظمة والسياسات المالية.وتركز الرقابة القانونية على مبدأ المساءلة والمحاسبة حرصا على سلامة التصرفات المالية و معاقبة المسؤولين عن أية انحرافات أو مخالفات.

ب- أنواع الرقابة

تختلف أنواع الرقابة على عوائد النفط وعلى أعمال السلطة بصفة عامة، فنجد الرقابة البرلمانية، الرقابة الذاتية، الرقابة القضائية، الرقابة الشعبية.[14]

1. الرقابة البرلمانية: يعتبر البرلمان أهم مؤسسة تمثيلية داخل الدولة وبهذه الصفة تقع على عاتقه مسؤولية كبيرة لضمان حصول المجتمع على أعلى ما يمكن لقاء موارده الطبيعية واستخدام هذه الأموال في تحسين مستوى الرفاه على المدى البعيد. وتتمثل عناصر الرقابة البرلمانية فيما يلي:

- التحري: إذ يمكن للبرلمان الضغط على شركات النفط لكي تكون أكثر شفافية ولكي"تنشر ما تدفع". وفي المقابل يلزم الحكومة بالإعلان عن عائداتها من شركات النفط. وفي إطار سعيه لتكريس الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية يمكن للبرلمان الانطلاق من عدة جوانب، ومنها الجانب التشريعي، إذ يجب عليه العمل على أن تلزم القوانين الشركات المستثمرة بإعلام الحكومة حول الكميات المستخرجة للتمكن من مراقبة المدفوعات المالية،كما يجب أن تتضمن التشريعات المؤطرة للصناعات الاستخراجية مقتضيات تلزم الحكومة بالإعلان عن عائداتها من شركات النفط.

- الكشف عن عدم التنفيذ السليم: تقع على عاتق البرلمان مسؤولية مراقبة تحصيل الإيرادات من خلال الاطلاع على الاتفاقيات والعقود الخاصة باستخراج النفط،كما تواكب الرقابة البرلمانية الدورة السنوية للموازنة من خلال

التدقيق والمراجعة والمناقشة المستفيضة لمشروع الموازنة السنوية قبل إقراره. ولا تتوقف مسؤولية البرلمان عن حد المصادقة على مشروع الموازنة العامة بل تمتد إلى مراقبة تنفيذها من قبل الحكومة.كما يقوم البرلمان بمراقبة خطط وبرامج استخدام عوائد النفط والتوازن بين الإنفاق المالي وتحقيق المدخرات للأجيال القادمة. وبعد انتهاء التنفيذ يعمل البرلمان على التأكد من مدى جدية الأسباب والتبريرات المقدمة من الحكومة بخصوص حجم الفوارق الملاحظة بين التوقعات والإنجازات.

- **تحديد المسؤول عن عدم التنفيذ وتقديمه للمساءلة:** وهنا يجب التأكيد على عنصر المساءلة،كشرط ضروري لتحقيق أهداف الرقابة. وتؤكد اللجنة الملكية للإدارة المالية والمساءلة في كندا "إن رؤساء الأجهزة لا يخضعون للمساءلة بطريقة نظامية ومتناسقة عن برنامج أعمالهم في الأجهزة التي يتولونها".فقد أخذت الرقابة البرلمانية تتعرض من وقت لأخر لانتقادات بحكم أنها غير كافية. وظهر ما يعرف "بالتراجع البرلماني".[15] ويمكن أن توضح أسباب هذا التراجع في النقاط التالية:

- السعي إلى تحقيق المصالح الشخصية للأعضاء؛
- عدم كفاءة العديد من الأعضاء وسلبيتهم في قيامهم بدورهم الرقابي؛
- وجود نصوص دستورية تعيق الرقابة البرلمانية؛
- الانتماء الحزبي والأغلبية المساندة للحكومة والرغبة في الارتباط بالحكومة لتحقيق مصالح مشتركة.

1. **الرقابة التنفيذية:** السلطة التنفيذية هي التي تسير أمور الدولة ضمن حدود الدستور والتشريعات والقوانين. تمارس السلطة التنفيذية رقابة ذاتية، ويقصد بها مسؤولية الجهاز الحكومي التنفيذي على محاسبة نفسه بنفسه، بهدف تأكد الجهاز من أداء المهام الموكلة إليه، أو لتبرير قرارات تم اتخاذها.
2. **الرقابة القضائية:** تشكل الرقابة والمساءلة القضائية ركنا أساسيا من أركان ضبط عمل الجهاز الحكومي، نتيجة امتلاكها سلطة الإرغام على تنفيذ الأحكام، وهو ما يجعلها تلعب دورا مهما في سبيل إرساء دولة القانون وترسيخ مبادئ الحكم الراشد. إن وجود رقابة دون مساءلة أمر غير مجدي. فارتكاب انتهاكات واكتشافها من قبل الأجهزة الرقابية المتخصصة، دون أن تصاحبها مساءلة رادعة يجعل هذا النوع من الرقابة بمثابة تشجيع على ارتكاب المزيد من الانتهاكات. فالربط بين الرقابة والمساءلة في إطار قانوني أمر جد ضروري. كما انه من الضروري ضمان استقلالية السلطة القضائية عن السلطة التشريعية والتنفيذية من اجل رفع فاعلية الأجهزة الرقابية.

4. **الرقابة بواسطة أجهزة غير حكومية:** تمارس الكثير من الهيئات غير الحكومية – بدرجات تتفاوت من دولة إلى أخرى- الرقابة على استخدام عوائد النفط وعلى تنفيذ البرامج الحكومية من خلال العديد من الأجهزة، من بينها، الصحافة، النقابات والاتحادات المهنية، أساتذة الجامعات المتخصصين، وحتى بعض المواطنين. ولهذا النوع من الرقابة فائدة كبيرة، حيث أنها عادة ما تكون محايدة وموضوعية.

4.2. تقييم الأداء الحكومي كوسيلة لرفع كفاءة وفاعلية الحكومة في استخدام عوائد النفط

رغم أهمية أساليب الرقابة التقليدية، إلا أن كثرة التساؤلات عن جدوى البرامج التي تنفذها الحكومة ونتائجها وأثارها، أنشأ الحاجة إلى عدم الاكتفاء بالرقابة التقليدية على عوائد النفط، بل إتباع أساليب موضوعية علمية، يمكن الاعتماد عليها في حساب تكلفة كل من هذه البرامج وتقدير المنفعة أو العائد الاجتماعي وبالتالي الحكم الموضوعي على جدوى استمراريتها من عدمه، و كذا الحكم على مدى كفاءة وفاعلية الحكومة في استخدام عوائد النفط. ويتم ذلك من خلال ما يعرف بـ "قياس وتقييم الأداء الحكومي".

أ- تعريف تقييم الأداء الحكومي وأهدافه

يعرف تقييم الأداء الحكومي على انه " أسلوب علمي لقياس أثار ونتائج تطبيق البرامج الحكومية بأكبر قدر ممكن من الدقة ".

ب ـ أساليب التقييم العلمية الحديثة

وهي أساليب علمية تعتمد على القياس الكمي للمتغيرات للحكم موضوعيا على فاعلية البرنامج الحكومي ومدى نجاحه في تحقيق الأهداف، ومن أهم هذه الأساليب نذكر:

1. نظام موازنة البرامج والأداء: تعبر الموازنة العامة للدولة عن خطة مالية معتمدة من السلطة التشريعية لسنة مالية مقبلة، تعكس الأهداف المرغوب الوصول إليها، وتغطي كل البرامج والأنشطة الحكومية في الفترة الممتدة عنها.

يحمل نظام موازنة الأبواب والبنود، أي النظام التقليدي، عوامل في بنيته وفي أسلوب عمله تجعله عرضة للهدر وسوء استخدام الموارد، ولاسيما لجهة الإنفاق. فهذا النظام لا يتضمن آلية لضبط وتخطيط وقياس مردود وجدوى الإنفاق، حيث يقوم بتخصيص الموارد ليس على أساس النتائج المستهدفة وإنما على أساس طبيعة النفقة.

على العكس من ذلك، في نظام موازنة الأداء والبرامج يتم التركيز على الربط والتنسيق بين البرامج وبين الأهداف العامة للدولة. وعليه يجري تخصيص الموارد على أساس أهداف الإنفاق والمردود والنتائج المطلوب تحقيقها، وعلى أساس مؤشرات محددة، يتم تحديد علاقة النتائج المطلوبة بالمخصصات التي ترصد لها. وبالتالي يتضمن هذا النظام معايير وآليات للقياس وحساب الكفاءة والإنتاجية. هذا النظام ليس ماليا فحسب بل هو نظام للإدارة للمحاسبة والرقابة أيضا، لأنه يجعل آلية العمل الحكومي برمتها تستهدف تحقيق النتائج. وتحاسب على هذه النتائج، التي ينبغي أن تكون بدورها مرتبطة بأولويات تنموية.

3. **المؤشرات الاجتماعية:** المقصود بالمؤشرات الاجتماعية مجموعة من الحقائق الكمية التي تعتبر دليلا أو علامة على أوضاع اجتماعية معينة. ومن خلال هذه المؤشرات يكون التركيز على أوضاع اجتماعية معينة وبذلك يساعد على تحديد الأولويات بقدر اكبر من الحكمة والراشدة، مع تقدير مدى نجاح سياسة معينة وذلك بإبراز ما ترتب عليها من تطور في بعض مقاييس الحياة الاجتماعية على مدى فترة زمنية معينة.

5.2. **المشاركة في صياغة خطط استخدام عوائد النفط**

إن مواطني البلدان الغنية بالموارد هم المالكون الحقيقيون للثروة الطبيعية في بلادهم، ويتحملون مسؤولية خاصة في دفع بلدانهم نحو الشفافية ونحو انفاق المال في الصالح العام. لذا فان المشاركة الفاعلة للفئات الشعبية في اتخاذ القرار بشان العوائد المتأتية من هذه الموارد وفي تنفيذ أي خطة إنمائية شرط ضروري لنجاحها.

إن الحكم الديمقراطي لا يكتمل بالانتخاب الدوري للرئيس أو ممثلي البرلمان. وإنما بالتزام المواطنين والمجتمع المدني باتخاذ القرارات بشان السياسة العامة ومراقبة تنفيذها. وعلى كل دولة أن تتخذ التدابير اللازمة لتشجيع مشاركة الأفراد بشكل فعال في جهود الرقابة على عوائد النفط، والمشاركة في صياغة خطط استخداماتها. ويكمن هذا التشجيع من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير أهمها:[16]

- تعزيز الشفافية لتشجيع مساهمة الناس في صنع القرار؛
- احترام حرية الإعلام المتعلق باختلاس المال العام وإهداره؛
- تلقي أراء المواطنين والاستماع لشكاويهم؛
- يلعب البرلمان دورا أساسيا في إشراك المواطنين في جميع مسائل السياسة العامة من خلال إشراك الخبراء والمجتمع المدني في النقاشات البرلمانية حول التشريعات والسياسات.

كما يلعب المجتمع المدني دورا أساسيا في الرقابة على عوائد النفط واستخدامها بالاعتماد على مؤشر مراقبة الإيرادات كأداة لتقييم مدى تقدم أو ضعف شفافية الإيرادات النفطية، والضغط على الحكومات للإفصاح أكثر عن المعلومات. كما يتعين على مؤسسات المجتمع المدني فتح حوارات موضوعية مع الحكومات والصحافة والجهات الرقابية للقيام بإصلاحات تعزيز الشفافية والمساءلة، كما يمكن أيضا لمؤسسات المجتمع المدني الضغط على الحكومات للانضمام إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية.

كما تضمن المشاركة تفعيل آليات الرقابة والمساءلة، فهي تضمن أيضا العدالة في توزيع الثروة. وتكتسب عدالة توزيع العوائد والثروة أهمية كبيرة في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية.

ثالثا: تقييم حوكمة إدارة عوائد النفط في الجزائر

1.3. انتشار الفساد وغياب الحكم الراشد في الجزائر

يصنف البنك الدولي الجزائر ضمن الخانة البرتقالية أي الدرجة المتوسطة، وفقا للنموذج المعروف بتسمية "Daniel Kaufmann, Aart Kraay, Massimo Mastruzzi " والمكون من ستة أبعاد، ويوضح أن كل مؤشرات الحكم الراشد بالنسبة للجزائر سالبة، ورغم أن البنك الدولي يؤكد أن هناك تحسنا في نمط الحكم في الجزائر، إلا أن هذا التحسن ضعيف جدا، وتبقى الجزائر بعيدة عن تحقيق معدلات مقبولة فيما يتعلق بالحكم الراشد.[17]

أما فيما يتعلق بمؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، فقد حصلت الجزائر سنة 2020 على المرتبة 104مقابل المرتبة 105 سنة 2010 لتبقى في المنطقة الحمراء والتي تعني الأكثر فسادا.[18]

إن الفساد الذي انتشر بشكل كبير سببه الرئيسي الوفرة المالية التي تعيشها البلاد منذ سنوات والتي فتحت المجال أمام انتشار الفساد والرشوة.

2.3. غياب الشفافية في الإيرادات النفطية

لقد بقيت الدولة المالك الوحيد لثروات باطن الأرض، والمسير الوحيد للقطاع النفطي الذي أصبح مرتعا خصبا للفساد، من خلال التعتيم الشديد على البيانات الفعلية لاحتياطاته، وعمليات إنتاجه وتصديره، وكذا البيانات المتعلقة بعائداته وطريقة استثمارها والتصرف بها. هذا ما تؤكده المراتب المتدنية التي تحتلها الجزائر وفق مؤشر مراقبة إيرادات الصناعات الاستخراجية . حيث حصلت الجزائر على 33 نقطة من 100من حيث مؤشر مراقبة الإيرادات في الصناعات الاستخراجية الصادر عن معهد رصد الإيرادات.[19] يركز هذا المؤشر على قياس الشفافية في الصناعات الاستخراجية، كالنفط والغاز والمعادن، ومدى الإفصاح في القطاع النفطي، كما يصف الإطار القانوني والضوابط الخاصة بإدارة هذا القطاع المهم.

صنف معهد رصد الإيرادات الجزائر من بين البلدان التي تقدم معلومات ضئيلة وتقارير هزيلة عن قطاعها الاستخراجي، الأمر الذي يعني أن المواطنين لا يحصلون على معلومات أساسية حول هذا القطاع، ولا يعلمون كم تستفيد حكوماتهم من استغلال الموارد الطبيعية التي هي ملك للشعب. لذا يتعين على البرلمان أن يستخدم سلطاته الإشرافية بصورة أفضل للقيام بالمزيد من إجراءات الرقابة والمتابعة، كما يجب على مؤسسات المجتمع المدني أن تستخدم تقرير مؤشر مراقبة الإيرادات كأداة لتقييم مدى تطور أو ضعف شفافية الإيرادات لدى مؤسسات القطاع النفطي.

من جهة أخرى، تحتل الجزائر مراتب متدنية وفق مؤشر الموازنة المفتوحة، وتواجه نظم الموازنة عدة مشكلات، حيث تحصلت الجزائر على علامة 0 وفق مؤشر الموازنة المفتوحة في 2020 لتحتل بذلك المرتبة الأخيرة.[20]

3.3. ضعف الرقابة والكفاءة في استخدام عوائد النفط

تمثل عوائد النفط مصدرا هاما لميزانية الدولة، وضعف الرقابة على ميزانية الدولة يعني ضعف الرقابة على عوائد النفط. يعد مشروع ضبط الميزانية الأداة الفاعلة لتقييم مدى تنفيذ الميزانية مع إعطاء المقاربات بين تقديرات واستهلاك الموارد وترشيد إنفاقهما. غير أن هذا المشروع تم تجاهله من قبل الحكومة لعدة سنوات,

في سنة 2011 طرح مشروع قانون ضبط الميزانية (ميزانية 2008) للمناقشة أمام البرلمان.[21] وقد اعتمد مشروع قانون ضبط الميزانية على تقرير مجلس المحاسبة الذي أكد على ضعف كفاءة استخدام الأموال المرصودة لسنة 2008، وذلك من خلال تسجيل العديد من المخالفات ذات الطابع الإداري والمالي تم ارتكابها من طرف الآمرين بالصرف وفي مقدمتهم الوزراء ومسؤولين تنفيذيين، فهناك وزارات أودعت مرتين فواتير عن نفس المصدر، وهناك وزارات تكفلت بمصاريف كبيرة بمناسبة تنظيمها الاجتماعات والندوات ولجأت إلى إعداد شهادات إدارية لتغطية هذه النفقات دون تقديم مبررات كافية، كما أن هناك وزارات قد منحت إعانات لمؤسسات تابعة لوصايتها دون أن يتم تقييمها ولا متابعتها ولا مراقبة استعمالها.[22]

إضافة إلى هذا سجل مجلس المحاسبة من خلال تقريره لعام 2020 العديد من الملاحظات بخصوص تسيير المال العام نلخصها فيما يلي:[23]

- نقائص في تحضير المشاريع والتقييم غير الدقيق للاحتياجات، أي عدم نضج المشاريع وما يترتب عنهما من أثار
سلبية على التمويل وآجال الإنجاز و نوعيته؛
- عدم الصرامة في إجراءات منح الصفقات ؛
- تعديل المشاريع وزيادة كلفتها، مما يؤدي إلى ضعف قدرات التمويل العمومي للاستثمارات الجارية ويشكل خطرا على ميزانية الدولة ، فهناك مشاريع تضاعفت تكلفتها المالية؛
- عدم التطابق بين تقديرات كلفة المشاريع والتغطية المالية الكافية لها؛
- قصور في متابعة المشاريع؛
- كثرة الصناديق الخاصة حيث أحصى تقرير مجلس المحاسبة أكثر من 69 صندوقا خاصا سنة 2008 بعضها لم يصرف دينارا واحدا منذ نشأته وبعضها معطل بسبب عدم صدور النصوص التطبيقية مما يعطل تحقيق الهدف الذي أنشئت لأجله. كما أبدى مجلس المحاسبة انشغاله إزاء الآلية التي من خلالها يتم تسيير هذه الحسابات والتي تفتقر للشفافية والرقابة الصارمة؛
- تلجأ كل القطاعات إلى قانون المالية التكميلي وهي تحتاج دوما إلى أغلفة مالية إضافية بعد إعادة تقييم المشاريع وهذا دليل على سوء التسيير.

4.3. أداء الجزائر وفقاً لمؤشر إدارة الموارد

حققت الجزائر التقييم "مقصّر" بتسجيل3 3 نقطة من 100، وجاءت في المرتبة 73 من إجمالي 89 دولة في 2017. ويرجع السبب في هذه النتيجة إلى الحصول على علامات منخفضة للغاية في الإجراءات الوقائية، وضوابط مراقبة الجودة، والبيئة المحفزة، وتقييم "ضعيف" في ممارسات تقديم التقارير، ونوضح تقييم الجزائر وفق المؤشرات الجزئية لمؤشر إدارة الموارد فيما يلي:[24]

- **البيئة التمكينية (التقييم35 / 100)**

إن التقييم "الضعيف" للجزائر نتج عن عمليات الكشف المحدودة عن التراخيص والتعاقدات والعلامات البيئية وعائدات الموارد. تنشر وزارة المالية معلومات محدودة عن أسعار النفط وقيمة صادرات الموارد. لا يتم إخطار الهيئات التشريعية بها. تمنح وزارة الطاقة والتعدين (MEM) التراخيص بعد المفاوضات المباشرة، وليس بناء على إجراءات تنافسيةّ. هناك حاجة لإجراء علامات للتأثير البيئي، كما تتوافر معلومات حول إطار العمل القانوني لقطاع الصناعات الاستخراجية، على الإنترنت، إلا أن الجزائر ليس لديها قانون لحرية المعلومات، كما أنها لا تشارك في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

- **تحقيق القيمة(التقييم40 / 100)**

تعود ملكية شركة Sonatrach إلى الحكومة، وهي تستحوذ على غالبية الأسهم في الصفقات مع كل شركات الطاقة الأخرى. ولا تترك أنظمة الشفافية والإدارة بالشركة أية فرصة للتحسين. تقدم الشركة تقارير سنوية ولكنها تحتوي على ثغرات، مثل آليات التقارير الضعيفة حول الأنشطة المالية. ولا تتبع البيانات المالية المدققة لشركة Sonatrach المعايير القياسية العالمية للمحاسبة، ولا تتوفر إلا بناء على الطلب

يعد تقييم "مقصّر" للأداء الجزائري نتيجة للمستويات المرتفعة من المحاباة التي تمتعت بها شركة Sonatrachالمملوكة للدولة في منح التراخيص، وفي غياب عملية مناسبة لاتخاذ قرارات مقبولة لمنح التراخيص. تقوم هيئة وطنية للتدقيق بمراجعة عائدات النفط وتقدم تقاريرها للهيئات القانونية، إلا أن هذه التقارير لا تتوافر إلا بناء على الطلب. ولا يتم تدقيق تقارير وزارة الطاقة والتعدين إلا بشكل داخلي. أما المسؤولون الحكوميون المكلفون بأدوار للمراقبة، فليس مطلوباً منهم الكشف عن مصالحهم المالية في أعمال الصناعات الاستخراجية.

- **إدارة العائدات (التقييم25 / 100)**

تكشف الجزائر عن معلومات طفيفة عن عمليات الميزانية الوطنية، كما أنها تواجه تحديات متعلقة بجودة سيادة القانون. كما أن مستويات المساءلة الديمقراطية منخفضة على وجه التحديد. ووفقا لمؤشر إدارة الموارد فإن صندوق إدارة الإيرادات في الجزائر يقدم أداءً ضعيفاً . لا يتم نشر تقارير مفصلة حول أصول الصندوق والاستثمارات والصفقات؛ كما أن إجراءات عمليات السحب ليست واضحة؛ وقرارات الإنفاق لا تتقيد بالقواعد.

صنف معهد الصناديق السيادية الجزائر في المراتب الأخيرة حسب مؤشر Linabur Maduell g لشفافية الصناديق السيادية بمنحها نقطة واحدة في سلم التنقيط حسب تقرير2021.[25] ويعتبر مؤشر Linaburg Maduell دليلا على التزام الصناديق بالتعبير عن نواياها الحقيقية وممارستها الاستثمارية.

وحسب دراسة تابعة لمعهد Peterson أشرف عليها الاقتصادي Edwin Truman نشرت قي 2021، احتل صندوق ضبط الإيرادات الجزائري المرتبة 66 عالميا من أصل 69 صندوقا سياديا حسب المؤشر المركب لمعايير الأداء والكفاءة. يتركب المؤشر من 4 مؤشرات جزئية هي: الشفافية والهيكل والمساءلة وأخيرا السلوك. تحصل صندوق ضبط الموارد على 26 نقطة من أصل 100 نقطة وهو ما يدل على ضعف أداء الصندوق وضعف كفاءته. [26]

- الرقابة على صندوق ضبط الإيرادات

ينتمي صندوق ضبط الإيرادات إلى الحسابات الخاصة بالخزينة وتتم عمليات الرقابة الخاصة بهذه الحسابات في الجزائر كالتالي:[27]

أولا: الرقابة القبلية عند الالتزام بالإنفاق وذلك على مستوى المراقب المالي؛

ثانيا: أثناء التنفيذ في إطار العلاقة بين الآمر بالصرف والمحاسب عندما ينوي هذا الأخير إجراء رقابته طبقا للمادة 39 من القانون المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية؛

ثالثا: الرقابة البعدية خلال المراقبة القانونية التي يضطلع بها مجلس المحاسبة بعد إيداع حساب التسيير المقدم من المحاسب وكذا الحساب الإداري المقدم من الآمر بالصرف.

ويضاف إلى هذه الأنواع من الرقابة، الرقابة التي تجريها المفتشية العامة للمالية.

منذ إنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 لم تمارس أي جهة رقابية صلاحياتها في الرقابة على عمليات الصندوق حتى سنة 2010. في هذه السنة أصدر مجلس المحاسبة تقريره التقييمي الأول (الذي تناول فيه الصندوق) والمصادق عليه بتاريخ 29 سبتمبر 2010 والذي انتقد فيه بشدة الصناديق الخاصة. إذ رأى أن تسييرها تنقصه الشفافية وأن بعضها يكدس أموالا ولا ينفقها أما البعض الآخر وهي الصناديق الضخمة (صندوق ضبط الإيرادات) فتفتقر إلى برامج إنفاق واضحة. كما أكد المجلس أنه لم يتمكن من الحصول على كشف مفصل من بنك الجزائر عن الاقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات حسب طبيعة الديون كما لم يتحصل على المستندات الثبوتية المرتبطة بذلك.[28]

إن الحسابات الخاصة بالخزينة هي حسابات خارج الميزانية وهي لا تخضع للرقابة المباشرة للسلطة التشريعية غير أن فتح هذه الحسابات يتم من خلال قانون المالية السنوي وللبرلمان الحق في الاستفسار من وزير المالية عن هذه الحسابات. حيث يحق لأي عضو من البرلمان أن يستفسر شفويا أو كتابيا عن موارد الصندوق غير أن هذا الحق لا يمارس مما يجعل الغموض يكتنف الصندوق مما يضعف آليات الرقابة عليه.

الخاتمة

من خلال ما سبق توصلنا إلى الغياب الشبه التام لضوابط الحوكمة في إدارة وتسيير عوائد النفط في الجزائر، مما أدى إلى إهدار المال العام وتبديده، ومن أجل تحقيق بعض التقدم نوصي بما يلي:

- الإفصاح عن التعاقدات التي تم توقيعها مع شركات الصناعات الاستخراجية؛

- التحقق من أن الهيئات الرقابية تقوم بنشر تقارير شاملة وفي حينها بخصوص عملياتها، بما يشمل معلومات تفصيلية عن المشاريع والعائدات؛
- تطبيق المعايير القياسية للشفافية والمساءلة على شركة سوناطراك وصندوق ضبط الإيرادات؛
- بذل جهود منسقة لمواجهة الفساد، وتحسين تطبيق القانون، وضمان احترام الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك
حرية الصحافة؛
- التعجيل بتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير والخاصة بالحكومات والشركات.

الهوامش

[1] بينت دراسة sachs and warner (2000)، وجود علاقة عكسية قوية بين النمو وثروة الموارد في عينة ضمت 97 بلدا خلال الفترة 190- 1989 بسبب انتشار الفساد.

[2] WORLD Bank [2008] : « Using Extractive Industries for Sustainable Development », International oil and Gas Resources Management Seminar P. 3.

[3] Olivier Godard [2008]: « Les ressorts de l'efficacité économique des instruments de politique» , p.2.

[4] منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد [2011]: " دليل البرلماني العربي للرقابة على الإيرادات"، ص.10.

[5] La banque africaine de développement [2007] : « rapport sur le développement en Afrique », P.145.

[6] معهد المجتمع المنفتح [2005]: " مراقبة الإيرادات، حماية المستقبل، ضمانات دستورية لإيرادات النفط العراقي"، ص.3.

[7] جمعية الشفافية الكويتية [2010]: "مؤشر مراقبة الإيرادات في الصناعات الاستخراجية".

[8] جمعية الشفافية الكويتية [2010]: " مرجع سابق.

[9] سفيتلاناتساليك، آنيا سيفرين[2005]: " الرقابة على النفط"، ص.30.

[10] صندوق النقد الدولي [2007]: "المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد". ص.58.

[11] صندوق النقدالدولي [2007]: "دليل شفافية المالية العامة"، ص.20.

[12] دراسة لـ: أنتيونيهيوتي، روث كارليتز [2008]: " الاعتمادية على الموارد الطبيعية وشفافية الموازنة".

[13] منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد [2010]، مرجع سابق، ص.23.

[14] موريس دو فرجيه [1992]: " المؤسسات السياسية والقانون الدستوري "، الطبعة الأولى، ص ص.142- 157.

[15] المنظمة العربية للتنمية الإدارية [1989]:"الفساد في الحكومة"، أوراق الندوة الإقليمية التي عقدتها دائرة التعاون الفني للتنمية و مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنمائية للأمم المتحدة في لاهاي ،هولندا، 1989،ص.83.

[16] المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد[2008]: " برلمانيون يقودون برنامجا لمكافحة الفساد"، المؤتمر العربي الثالث للبرلمان ضد الفساد ،الكويت،ص.21.

[17] Daniel Kaufmann, AartKraay, Massimo Mastruzzi [2008] : « governance matters VII», policy working paper 4654.

[18] Transparency international[2011, 2021]:« Corruption perception index ».

[19] Revenue Watch institute [2021]:« Transparency, Government and the oil, gas, and mining industries».

[20] Source: International Budget Partner Ship [2020]: «Open Budget index» .

[21] مشروع قانون ضبط الميزانية في الجزائر يعتمد على إلزامية أن يرفق مشروع قانون الميزانية للسنة (ن-3) مقارنة بمشروع قانون المالية لهذه السنة وهي فترة كبيرة، ففي الدول المتقدمة والديمقراطية النظام المعمول به (ن-1) . (الجريدة الرسمية للمناقشات رقم 199).

[22] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للمناقشات، 199، مرجع سابق، ص.27.

[23] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التقرير السنوي،2020 ،ص.23.

[24] معهد رصد الإيرادات، مؤشر إدارة الموارد لعام 2020.

[25] SWF Institude [2021]: «Linaburg Maduell Transparency index ».

[26]

[27]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للمناقشات، رقم 189، مرجع سابق، ص.48.

[28] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للمناقشات، رقم 199،مرجع سابق،ص.7.